المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-11-2005
الصفحـات : 7
العـــدد : 15554
المسلسل : 39

صعوبات لغياب الشفافية وبطء السعودة وضعف الدعم للمرأة

البطالة والخصخصة والاستثمار .. ثلاثة تحديات أمام خطة التنمية الثامنة

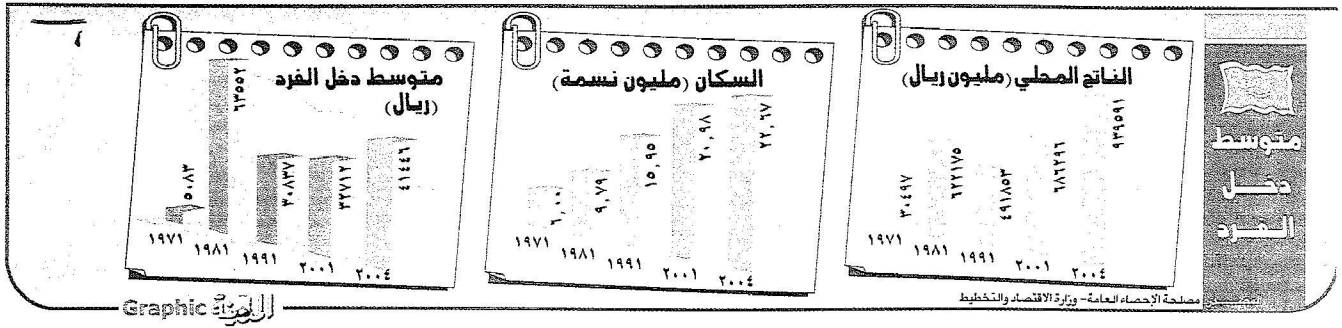

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 15554
الصفحـات : 7 المسلسل : 39

كتب

محرر الشؤون المحلية

تواجه خطة التنمية الثامنة التى اقر مجلس الوزراء ملامحها في جلسته امس الاول العديد من التحديات الرئيسية خاصة فيما يتعلق بالاهداف الكبرى لها في مجالات رفع مستوى المعيشة وتوفير الوظائف للمواطنين ودعم استراتجية التخصيص وتوسيع مشاركة المرأة فى الانشطة الاقتصادية والانمائية . وعلى الرغم من ان هذه الملامح تشكل الهدف الرئيسى لكل خطة تنمية عامة توضع لخمس سنوات الا انه من اللافت للنظر الاشارة الى عدة اعتبارات اساسية تواكب الخطة الجديدة من ابرزها.

*** تأكيد خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن رفاهية المواطن في صدارة الأولويات بالنسبة له .

*** ارتفاع اسعار النفط لتقترب حاليا من ٦٠ دولارا للبرميل فى المتوسط مقارنة بحوالى ٢٢- ٢٥ دولارا للبرميل ابان وضع خطة التنمية السابعة فى العام ١٤٢٠هـ.

*** تصاعد وتيرة الاصلاحات الاقتصادية فى البلاد لتشمل مختلف القطاعات سواء القانونية او الاقتصادية او الاجتماعية حيث صدر مؤخرا اكثر من ٦٠ تشريع وتنظيم لتفعيل الانشطة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الاجنبية بشكل ملحوظ دالة ارتفعت الى ٦٥ مليار ريال خلال النصف الاول من العام الحالي فقط.

*** انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بعد ١٢ عاما من المفاوضات الشاقة وما يفرضه ذلك من استحقاقات تستوجب اعادة النظر والهيكلة للكثير من القطاعات المختلفة عبر استراتجيات عامة ابرزها الخصخصة والاندماجات والترشيد ودعم خطط الجودة للدخول الى اسواق العالم.

توفير الوظائف للمواطنين

** يشكل الامن الاجتماعى للمواطن اولوية قصوى فى خطط الدولة حيث لا يقل اهمية عن الامن السياسي. ومن هذا المنطلق حظيت قضية توظيف الشباب بأهمية قصوى في خطط الدولة باعتبارها خيارا استراتيجيا لابد عنه وفقا لتأكيدات سمو وزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز في اكثر من تصريح صحفي في السنوات الماضية. وعلى الرغم من ان خطة التنمية السابعة كانت تستهدف توظيف ٨٧٠ الف شاب وشابة فى سوق العمل الا ان المؤشرات العامة لا تكشف بدقة عن حجم الاعداد التي تم توظيفها خلال السنوات الماضية. وفي حين كانت الدولة تأمل فى تجاوب القطاع الخاص مع خطط التوظيف التي اقرتها طوال الفترة الماضية خاصة مع الحوافز التى تراقفت مع ذلك الا ان نسبة السعودة وفقا لإحصاءات وزارة العمل الصادرة

جودة الصناعة ودعم مخرجات التعليم يقودنا لغزو أسواق العالم

خلال الشهر الماضي لم تزد على ١٢٪ فقط حيث لا تزيد العمالة السعودية فى القطاع الخاص على ٧٧٥ ألف عامل مقابل ٥.٥ مليون عامل وافد. ولعل من ابرز العراقيل التي تواجه دعم خطط التوظيف في المرحلة المقبلة غياب المعلومة بشفافية عن مشكلة البطالة ففي حين رأى وزير العمل د. غازي القصيبي ان العاطلين قد يزيدون عن ٣٠٠ ألف شاب على أقصى تقدير مستندا في ذلك إلى تقدير مصلحة الإحصاء العامة تشير دراسة صادرة عن إمارة منطقة المدينة المنورة إلى ان اعداد العاطلين تجاوزت مليون شاب لاسيما وان نسبة كبيرة من الخريجين لا يتم توظيفهم سنويا بعد ان تشبع القطاع العام بالوظائف عدا الصحة والتدريس والتمريض فقط. وفى حين عول كثيرون على الحملة الأخيرة لوزارة العمل إلا أنه تم توظيف قرابة ٥٥ ألف شاب حتى رمضان الماضي بعد عدة أشهر من البدء في تنفيذ الحملة ووفقا للوزارة فلا زال على القائمة اكثر من ١٠٠ الف شاب ينتظرون وظائف. والواقع ان دفع عجلة التوظيف يحتاج الى تضافر الجهود من كافة الجهات وليس وزارة العمل التى ترى وعندها بعض الحق ان سماسرة الاستقدام والعمالة السائبة يقفون حجر عثرة فى طريق تنفيذ خططها للسعودة.

ويمكن ايجاز بعض الخطوات التى ينبغى القيام بها لتسريع السعودة:

** تحويل الشباب السعودي الى عنصر جذب في سوق العمل حتى يبحث عنه رجل الاعمال وليس العكس وقد ثبت بالتجربة ان التأهيل الجيد وتطوير مخرجات التعليم لتركز على حاجات سوق العمل الفعلية يعد حجر الزاوية في توظيف الشباب في سوق العمل وبمرتبات مجزية. ويكفى للتدليل على ذلك ان مرتبات بعض العاملين السعوديين في مجال الشبكات في الشركات الكبرى ارتفع ليتجاوز ١٠ آلاف ريال.

** ترشيد الاستقدام بما لا يضر خطط القطاع الخاص وان يتم ذلك وفق خطط منهجية عامة بعيدا عن التضييق الذي يعاني منه بعض رجال الأعمال حالياً إذ تشير الإحصاءات إلى توفر ١.٧ مليون وظيفة في القطاع التجاري والأسواق بوظائف بائع وكاشير ويمكن تأهيل الشباب السعودي لها بدورات بسيطة وقد نجحت التجربة بالفعل فى العديد من المراكز التجارية الكبرى.

رفع مستوى المعيشة

يجسد هذا الهدف محورا

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 15554
الصفحـات : 7 المسلسل : 39

■ التركيز على المشاريع الإنتاجية وليس الاستهلاكية ضرورة للاستفادة من الموارد

هاما فى خطط الدولة العامة باعتبار ذلك من أولى المسؤوليات وقد أظهرت إحصائية رسمية عن وزارة التخطيط ارتفاع متوسط الدخل بالنسبة للمواطن إلى ٤١.٥ ألف ريال العام الماضي من المتوقع ان تزيد إلى ٤٥ مليار ريال خلال العام الحالي مع ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي ليتجاوز سقف ١٠٠٠ مليار ريال و ارتفاع سعر النفط إلى ٧٠ دولارا للبرميل في نهاية أغسطس الماضي قبل تراجعه إلى أقل من ٦٠ دولارا حاليا. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الملحوظ في مستوى الدخول إلا أن المؤمل حدوث انتعاشة قوية في المرحلة المقبلة من خلال البدء فى تنفيذ استراتيجية مكافحة الفقر العامة والتي ينبغي التركيز فيها على تحويل الاسر الفقيرة الى اسر منتجة لا تعتمد على المساعدات فقط. وقد ثبت بالفعل نجاح تجربة مشروع الأسر المنتجة في العديد من الدول. ولعل من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة أيضا تشجيع الأفراد على الادخار والتفكير فى المستقبل وقد تبدى ذلك بوضوح في الإقبال الكبير من جانب المواطنين على الاستثمار في سوق الأسهم حتى وصل عدد المستثمرين به ٢.٥ مليون مستثمر وحجم التداول إلى ١٥ مليار ريال في المتوسط يوميا. لقد عانينا طوال السنوات الماضية وخاصة أثناء فترة الطفرة من غياب الترشيد ففي حين وصلت معدلات الادخار في اليابان على سبيل المثال الى ٥٠٪ لم تتجاوز النسبة لدينا ١٨٪ فقط.

ومن ابرز العوامل التي يمكن ان تسهم أيضا في رفع مستوى المعيشة التركيز بشكل ملحوظ على المشاريع الإنتاجية وليس الاستهلاكية وقد أكد على هذا الجانب مؤخرا سمو ولى العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز حيث ينبغي رهن تنفيذ المشاريع بدراسات جدوى مقننة مع تطبيق معايير الهندسة القيمية عليها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة وتنفيذها بمعايير جودة عالية في

■ التشجيع على الاستثمار والادخار وتحويل الفقراء للمنتجين يرفع مستوى المعيشة

ذات الوقت. وقد أثبتت التجارب أن تطبيق هذه المعايير يوفر في حده الأدنى ٢٠٪ من تكاليف المشروعات. كما ثبت أيضا في هذا الجانب أن الكثير من المشاريع المعتمدة في خطط التنمية السابقة لم تر النور رغم توفر اعتمادات مالية لها.

إعادة الهيكلة

ان التحدي الرئيسي الذي يواجهه الاقتصادي السعودي حاليا هو إعادة الهيكلة لضمان اتساع القاعدة الاقتصادية وعدم التركيز على النفط فقط وبما يضمن في الوقت نفسه توفير المزيد من الوظائف للمواطنين العاطلين والقادمين أيضاً إلى سوق العمل. ويقتضي هذا التحول التركيز على الصناعات التحويلية وصناعة السياحة وتقنية المعلومات في المرحلة المقبلة. تشير الإحصاءات في هذا الشأن إلى أن المستقبل هو لقطاع السياحة الذي يمكنه توفير آلاف الوظائف في ظل فتح موسم العمرة طوال العام ليصل عدد المعتمرين حوالى ٣ ملايين معتمر وتحقيق إيرادات في العام الماضي تجاوزت ٧ مليارات ريال. أما بالنسبة للصناعات التحويلية فيمكنها الاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها المملكة خاصة فيما يتعلق بأسعار الغاز

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-11-2005
الصفحـات : 7
العـــدد : 15554
المسلسل : 39

إزالة اللبس بين العادات والتقاليد وأحكام الإسلام الشرعي يدعم المشاريع النسائية

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 15554
الصفحـات : 7 المسلسل : 39

التنافسية وتجربة سابك التي تخطط لرفع إنتاجها ليمثل ١٣٪ من الناتج العالمي وفقا للخبير عبد الوهاب السعدون في تصريح صحفي مؤخرا.

توسيع مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية

على الرغم من أن المرأة تمثل قرابة ٤٨٪ من عدد السكان في المجتمع إلا أن نسبة مشاركتها في سوق العمل لا تزيد على ٦ ٪ حاليا في ظل تركيز عملها على قطاعات التدريس والطب والتمريض فقط. وقد استشفت الدولة منذ عدة سنوات الصعوبات التي تواجه الاستفادة من قدرات المرأة في النشاط الاقتصادي فتم العمل على إلغاء نظام الوكيل والسماح للمرأة بمراجعة الدوائر الحكومية وذلك بعد شكاوى السيدات من نظام الوكيل الشرعي. كما تم السماح للمرأة بإقامة مصانع نسائية حيث من المنتظر أن ترى النور قريبا أول مدينة صناعية نسائية بجدة تستوعب آلاف العاطلات عن العمل. كما صدر قرار مجلس الوزراء بفتح المجال أمام عمل المرأة في مختلف المجالات بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويفضي إلى الاستفادة من الأموال النسائية المجمدة في البنوك والتي قدرت في وقت سابق بأكثر من ٧٠ مليار ريال. وكان من نتاج هذه السياسة مؤخرا دخول السيدات بقوة للاستثمار في المجال العقاري والأسهم وهو ما يعني المزيد من التنمية لمدخرات الأسرة. والمؤمل ان تساهم المناقشات التي جرت في الحوار الوطني مؤخرا في إزالة اللبس بين العادات والتقاليد وتعاليم الإسلام من اجل دعم جهود المرأة ليكون لها دور اكبر على صعيد المشاركة في التنمية الاقتصادية. ولعل ذلك يتطلب في الوقت ذاته تسهيل إجراءات الاستقدام والقضاء على البيروقراطية في الدوائر الحكومية.

استراتيجية التخصيص

يمكن القول ان تسريع قطار الخصخصة حاليا هو الرهان الرئيسي لامتصاص السيولة المتوفرة بالسوق والتي تزيد على ٥٠٠ مليار ريال بالإضافة إلى تطوير الأداء. ولعل الجميع يذكر تجربة الاتصالات السعودية التي كانت تعاني من خسائر وصعوبات قبل عام ٢٠٠٠ وبعد طرح ٣٠٪ من أسهمها للاكتتاب العام تحول الأداء وحققت الاتصالات أرباحاً للمساهمين. أما فيما يتعلق بالخطوط السعودية فانه على الرغم من عدم اكتمال خطط الخصخصة حاليا بها إلا أن القطاعات التي تم إعادة هيكلتها بدأت في تحقيق أرباح جيدة حتى أن السعودية أعلنت عن تمويل صفقة لشراء طائرات من إيراداتها للمرة الأولى في تاريخها. ويعول كثيرون في تسريع الخصخصة في القطاعات العشرين المعلن عنها مؤخرا كخيار رئيسي لتحقيق نجاحات اقتصادية متميزة. ان التحديات كبيرة أمام خطة التنمية لكن يبقى الرهان على التخطيط الامثل والتنفيذ بحزم.